الهجرة المغاربية إلى أوربا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية

The Maghreb Immigration to Europe : from Regular-Organized Immigration to Irregular immigration

ريمة مرزوق *

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر3 / الجزائر.

University of Algiers3

مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية

merzouk.rima88@gmail.com

merzouk.rim@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/09 تاريخ القبول: 2020/07/23 تاريخ النشر: 2020/09/15

الملخص:

يعتبر موضوع الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أقدم وأبرز الظواهر التي عرفتها المنطقة، وتحديدا الهجرة من المنطقة المغاربية نحو أوربا التي زادت حدتها بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها الدول العربية منذ سنة **2011**، وتعتبر منطقة المغرب العربي مصدرا للهجرة نحو أوربا وخاصة تجاه الدول الإستعمارية سابقا بشقيها الشرعي وغير الشرعي ومنطقة عبور في آن واحد، حيث يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من أكثر العوامل المؤثرة في سير العلاقات الأور مغاربية، فهذه الظاهرة هي امتداد لتاريخ طويل من

* المؤلف المرسل

سياسات وقوانين الهجرة التي انتهجتها الدول الأوربية منذ الحرب العالمية الأولى، وهي الفترة التي مثلت الانطلاقة الفعلية لظاهرة الهجرة في شكلها الحديث، أعقبتها ظروف وأحداث لاحقة ساهمت في بروز وتصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الهجرة القسرية، الهجرة الإنتقائية، الدول المغاربية، الأحداث الأمنية **2011.**

Abstract:

The issue of Immigration in the Mediterranean region is considered one of the oldest and most prominent phenomena that the region has known, specifically Immigration from the Maghreb to Europe, which has increased after the security events in the Arab countries since 2011, and the Maghreb region is a source of Immigration to Europe, especially towards the former colonial countries With both its Regular and Irregular sides and a transit region at the same time, where the issue of Irregular immigration is considered one of the most influencing factors in the conduct of the Euro- Maghreb relations, this phenomenon is an extension of a long history of immigration policies and regulations pursued by European countries since the First World War, a period that represented the actual launch of the phenomenon of Immigration in modern form, followed by circumstances and subsequent events that contributed to the emergence and escalation of the phenomenon, of Irregular immigration.

Keywords: Irregular Immigration, Coercive Immigration, Selective Immigration, Maghreb Countries, Security events 2011.

المقدمة:

مثلت الأحداث السياسية والأمنية في الدول العربية وتحديدا في تونس وليبيا منعرجا كبيرا في تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا من المنطقة

المغاربية بعد سنة **2011**، وهو ما أحدث استنفارا أمنيا في الإتحاد الأوربي وخاصة دوله الأعضاء المطلة على البحر المتوسط، نظرا لاعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدا أمنيا مباشرا للأمن الأوربي، بسبب القرب الجغرافي إضافة لعوامل أمنية وثقافية بالدرجة الأولى، وقبل تحليل الظاهرة في شكلها الحالي يجب العودة إلى جذورها وبداياتها، إذ يحاول الطرف الأوربي التركيز على الانعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية، مُغفلا أن الهجرة المغاربية نحو أوربا في شكلها الجماعي والمنظم كانت برعاية وإصرار من الدول الأوربية أثناء الفترة الإستعمارية لدول المغرب العربي، لدواعي أمنية واقتصادية بالدرجة الأولى، ولذلك تهدف دراستنا لإبراز الجذور التاريخية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية نحو أوربا، من خلال تسليط الضوء على سعي الطرف الأوربي عبر إقراره بمجموعة من السياسات والقوانين للاستفادة من الشباب المغاربي في فترة أزماته السياسية والاقتصادية، وتصويره كتهديد أمني مباشر بعد مرحلة النمو والاستقرار.

مما سبق تطرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت المنظومة القانونية الأوربية وسياساتها المتعلقة بالهجرة في بروز الهجرة المغاربية نحو أوربا، وتطورها من هجرة شرعية إلى هجرة غير شرعية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نتطرق للعناصر التالية:

-الإطار المفاهيمي للدراسة والذي يشمل تعريف ظاهرة الهجرة والتطرق لأهم أسبابها وانعكاساتها.

-التطور التاريخي لظاهرة الهجرة المغاربية نحو أوربا منذ الحرب العالمية الأولى، وما رافقه من قوانين وسياسات متعلقة بالهجرة.

أما فيما يخص المناهج المعتمدة في تحليل هذا الموضوع، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف وتعريف ظاهرة الهجرة والتطرق لأهم أسبابها، والمقاربة التاريخية عبر الرجوع لأبرز المحطات التاريخية التي شهدتها ظاهرة الهجرة من المنطقة المغاربية نحو أوربا، منذ بداية القرن العشرين إلى غاية الأحداث الأمنية في كل من تونس وليبيا سنة **2011.**

المبحث الأول: الهجرة، الهجرة غير الشرعية: مدخل مفاهيمي

تشتمل منطقة البحر الأبيض المتوسط على ضفتين متجاورتين جغرافيا مختلفتين سياسيا، اقتصاديا وثقافيا، فهي منطقة شهدت تعاقب مختلف الحضارات والثقافات كما ساهمت الهجرة في زيادة وإثراء التبادل الثقافي بين شعوب الضفتين، سواء هجرة من الشمال نحو الجنوب أو العكس، فقبل دراسة الجوانب السياسية، القانونية، الأمنية والاقتصادية للهجرة تجدر الإشارة إلى أن الهجرة ظاهرة إنسانية وإجتماعية بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: تعريف الهجرة

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية-اجتماعية أساسا، تتعلق بالتنقل من بلد إلى آخر أي عبور الحدود الدولية، وغالبا ما يتم تقسيمها إلى هجرة نظامية أو قانونية أو شرعية، وهجرة سرية أو غير نظامية أو غير قانونية أو غير شرعية، وجميع هذه المصطلحات تختلف شكلا حسب المجال أو التخصص الذي يدرس الظاهرة، رغم ذلك فإنها في حقيقة الأمر تؤدي نفس المعنى، لذلك تستوجب

منا الدراسة التطرق إلى المعنى العام للهجرة، ثم تحديد مصطلح الهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول: التعريف اللغوي، الاصطلاحي والقانوني للهجرة

يختلف تعريف الهجرة باختلاف المقاربة أو الزاوية التي يُنظر بها للمصطلح من طرف الباحثين، فالباحث في علم السياسة لديه تعريف يختلف عن دارس القانون مثلا، ولكن كلاهما يتفقان على التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة.

أولاً-التعريف اللغوي للهجرة:

في القاموس المحيط "للفيروز آبادي" هَجر الشيء تركه، وأصل الكلمة الهــِجرةُ بكسر الهاء من هجر هجرا وهجرانا، وهجر الشرك هجرة حسنة أي تركه وإنقطع عنه، فالهجرة أو الفعل هاجر بمعنى الخروج من أرض إلى أخرى من الهجرتان إلى الحبشة وإلى المدينة، وذو الهِجرتين من هاجر إليهما، والهجر بمعنى المهاجرة إلى القرى، ولقيته عن هجرة أي بعد انقطاع [1].

ثانياً-التعريف الاصطلاحي للهجرة:

لقد ورد مصطلح "الهجرة" في العديد من المعاجم، ففي معجم المصطلحات الجغرافية جاء معبرا عن انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد تعريفها في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الإقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بأنها: "شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة

الى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تبدل في مكان الإقامة"[2].

ثالثاً-الهجرة في الاتفاقيات الدولية:

تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة **13**: "لكل فرد الحق في التنقل واختيار مكان إقامته داخل الدولة، كما يتمتع كل فرد بالحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده الأصلي والعودة" [3]، فالهجرة حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعتبر حقا من الحقوق الأساسية لجميع الأفراد وفي أي مكان.

كما عرفتها الأمم المتحدة أنها: "الانتقال بصفة دائمة إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا"، فالمعيار الزمني للهجرة يميز بينها وبين أنواع التنقل الأخرى [4].

أما بالنسبة للاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم والمنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في **18** ديسمبر **1990**، فقد عرفت المهاجرين بشكل عام في المادة **2** الفقرة أ بأنهم: "الأشخاص الذين قد عملوا أو يعملون أو سوف يعملون في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم"، كما أضافت المادة **5** الفقرة أ ما يلي: "يعتبر المهاجرون وأفراد عائلاتهم في وضعية قانونية، إذا رُخص لهم الدخول، الإقامة والعمل في الدولة التي يمارَس فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة، وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها" [5].

وقد عرَّفت الأمم المتحدة المهاجر بأنه: "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء أكانت طوعية أو قسرية، وبغض النظر عن الوسيلة المستعملة للهجرة سواء نظامية أو غير نظامية"، كما

أشارت "خطة التنمية المستدامة لسنة **2030**" لأهمية الهجرة في التنمية المستدامة، من خلال تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والآمن للأشخاص وتنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة بشكل مسؤول[6].

الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

يختلف تعريف الهجرة غير الشرعية باختلاف المقاربة أو المنظور الذي يتم معالجتها به، إضافة لتعدد أبعادها فهي تشمل البعد السياسي، الإقتصادي، القانوني، الاجتماعي، النفسي والأمني، إلا أن كل التعريفات تشترك في أن الهجرة غير الشرعية هي الوصول إلى إقليم دولة أخرى بطرق مخالفة لتشريعاتها وقوانينها.

أولاً- التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير شرعية، وقد تكون الهجرة في أساسها شرعية وتتحول فيما بعد الى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية، وتتضمن في مضمونها الهجرة السرية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة؛ وعلى العموم فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية هناك:

- دول مصدر الهجرة: تتمثل في دول افريقيا والعالم الثالث عموما؛
- دول العبور: مثل الجزائر ودول المغرب العربي؛
- دول المقصد: وهي دول الاتحاد الأوربي، والدول المتقدمة بصفة عامة[7].

كما يطلق على الظاهرة عدة تسميات، فنجد المصطلح الأكثر تداولا وهو "الهجرة غير الشرعية" و"الهجرة غير القانونية" وكلاهما يطلق على الظاهرة لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول بخصوص عبور الحدود، إضافة لمصطلح "الهجرة السرية" على اعتبار أنها تتم خفية عن أعين حرس الحدود وخفر السواحل، كما أن المهاجر يدخل للدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة، ورغم تعدد المصطلحات إلا أن العديد من المنظمات الدولية وخاصة غير الحكومية منها على غرار "مكتب العمل الدولي" ترفضها لكونها تتعارض مع مضمون المادة **13** من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والتي تنص على أنه: "لكل فرد حرية التنقل واختيار مكان إقامته داخل حدود كل دولة، ويحق لكل فرد مغادرة أي دولة بما في ذلك دولته وله الحق في العودة إليها".

فالأصل إذن في الظاهرة أنها مباحة، إلا أن قوانين الدول من تجعلها غير شرعية مما يؤدي لتجريم هذا الفعل رغم أنه حق من الحقوق الشرعية المكفولة للفرد، خاصة وأن بعض الدول لا تعتبرها جريمة ينبغي قمعها [8].

ثانياً- تعريف المفوضية الأوربية للهجرة غير الشرعية:

تعرفها بأنها كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الإتحاد الأوربي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على التأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة دون موافقة السلطات، أو طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد [9].

فالمهاجر غير الشرعي هو كل شخص دخل أو يقيم أو يقوم بنشاط مأجور في إقليم غير إقليم دولته، ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول والإقامة في تلك الدولة ولا الوثائق والشروط اللازمة للحصول على العمل.

بينما عرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي أنه المهاجر الذي يخالف الشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز المهاجر غير الشرعي:

- الشخص الذي يعبر الحدود خلسة، وتهربا من الرقابة المفروضة؛
- الشخص الذي يدخل إقليم دولة أخرى بصفة قانونية وترخيص إقامة، ثم يقوم بتمديد إقامته عن المدة المحددة [10].

ثالثاً- الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري:

تعتبر الجزائر من الدول التي تمسها الهجرة بكافة أنواعها، فهي دولة مصدر، عبور واستقبال للمهاجرين غير الشرعيين، ورغم الضغوطات التي مورست عليها من الإتحاد الأوربي منذ قمة برشلونة **1995** بعد أن أصبحت الهجرة تشكل مشكلة على المستوى الدولي خاصة في الفترة ما بين **2005-2008**، إلا أن الجزائر ظلت تنظر للظاهرة نظرة اقتصادية- اجتماعية وأنها ليست سوى استجابة لتنمية متأخرة في دول المصدر، وأن الحل الوحيد لوقفها يكمن في تحقيق التنمية بدول الجنوب، وهو ما جعلها تغض النظر عن المعالجة القانونية للهجرة غير الشرعية، ومع التزايد المستمر للظاهرة تجاه دول الإتحاد الأوربي واستمرار الضغوط الخارجية، كان لابد على الجزائر تفعيل الإطار القانوني لاحتواء الظاهرة وردع الشباب خاصة وأن قانون العقوبات لم يكن يتضمن أحكاما تنظم هذا المجال [11]، حيث كان يتم تطبيق أحكام المادة **545**

من القانون البحري (قانون **80/76**)، والتي تنص على أنه: "يعاقب بالحبس من ستة **(6)** أشهر إلى خمس **(5)** سنوات وبغرامة مالية من **10.000**دج إلى **50.000** دج كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة، وتطبق نفس العقوبة على أي عضو من الطاقم أو موظف، يساعد على متن السفينة أو على اليابسة في إركاب أو إنزال راكب خفية أو إخفائه أو تزويده بالمؤونة، كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين ساهموا بأي شكل في الركوب الخفي، وتتحمل السفينة التي حدثت على متنها الجنحة مصاريف طرد الذين ركبوا خفية"[12].

يعتبر القانون **01/09** بمثابة تجريم للهجرة غير الشرعية، أين تناول المشرع الجزائري ذلك في المادة **175** مكرر **1** في القسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول والجزء الثاني، تمت عنونته "الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني"، تضمنت ما يلي: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول، يعاقب بالسجن من شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية، البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة سارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود" [13].

وبهذا تكون الجزائر قد إنضمت للدول التي إعتبرت الهجرة غير الشرعية جريمة يتوجب معاقبة مرتكبيها، كما سنت قوانين أخرى ذات الصلة متعلقة

بتسليط عقوبات حول جريمة تهريب المهاجرين، وهي القوانين لا تزال سارية بغرض الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولكن فعالية هذه القوانين على المحك بسبب التصاعد المستمر للظاهرة نحو أوربا.

المطلب الثاني: أسباب وإنعكاسات ظاهرة الهجرة نحو أوربا

عند تحليل أسباب الهجرة من جنوب المتوسط نحو شماله بصفة عامة، لا يمكننا الإعتماد على عامل محدد لتفسير الظاهرة، بل يجب الإلمام بكافة الجوانب والعوامل الأخرى المساهمة في الظاهرة، نظرا لكونها ذات أبعاد متعددة سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وهو ما يساعد على فهم بروز الظاهرة وتطورها.

الفرع الأول: أسباب الهجرة

إن تعدد الأسباب الدافعة للهجرة هو ما يساهم في تعقُّد الظاهرة وعدم التوصل لإيجاد حلول وآليات للحد منها، حيث ساهم ظهور النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة في تطور الظاهرة عبر بروز العولمة في شكلها السياسي والمتمثل في قيم الديموقراطية وحقوق الانسان بالدول الغربية، وفي شكلها الإقتصادي الذي إرتكز على تعزيز الرأسمالية كنظام إقتصادي أين ساهم في ترويج شعار دول الرفاه، إضافة للشق الثقافي للعولمة والذي رافقه التطور السريع في وسائل الإعلام والإتصال، ويمكن رصد أهم أسباب الظاهرة فيما يلي:

أولاً- أسباب إقتصادية-سياسية:

بالرغم من أن "كارل ماركس" "Karl Marx " لم ينشر أي نظرية خاصة بالهجرة، إلا أن أعماله تتضمن في ثناياها الأسباب الكامنة وراء الهجرة، حيث أبرز دور اليد العاملة المهاجرة في تطوير التراكم الرأسمالي وهو ما أصبح يعرف بهجرة العمالة، كما أشار لدور العامل الإقتصادي في الهجرة، حيث تتم الهجرة لتطور الإنتاج في البلد المستقبل إضافة لإرتفاع معدل الأجور في إطار بحث الدول الرأسمالية عن الأرباح وإستخلاص الفائض من الطبقة العاملة، والتي تعمل على جذب اليد العاملة من بلدان الهامش بإعتبارها مزوداً لليد العاملة الرخيصة والمواد الخام، وهو ما حدث على نطاق واسع فترة إستعمار الدول الأوربية للكثير من الدول النامية [14].

فالعوامل الإقتصادية تعتبر من أهم العوامل الدافعة للهجرة، أو ما يعرف بعوامل الطرد والمتمثلة في البطالة، إنخفاض الأجور وتدني مستويات المعيشة والنقص في الخدمات الصحية والتعليمية في بلد المنشأ مقارنة بالدول المهاجر إليها والتي تحتوي على عوامل الجذب والتي غالبا ما تخص المستوى الكافي من الأجور إضافة لبعض التحفيزات فيما يخص البحث العلمي أو تقديم تسهيلات للكفاءات بضمان منصب العمل والمستوى المستوى المعيشي المنشود، فإرتفاع معدلات الفقر في الدول النامية زاد من ظاهرة الهجرة نحو الشمال مما جعلها تقوم بتضييق فرص الهجرة وهو ما دفع بالمهاجرين لإنتهاج طرق الهجرة غير الشرعية [15].

وفقا لنظرية التبعية، فإن تطور الرأسمالية أدى لنظام عالمي مكون من دول مركزية متطورة ودول المحيط المتخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة أدت لتبعية المحيط للمركز، حيث تعتبر هذه النظرية أن الهجرة شكل من أشكال استغلال

دول المركز للمحيط نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة، فالهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من المحيط للمركز خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات، مما أدى لاختراق اقتصادها الذي أصبح تابعا أكثر فأكثر مع عدم قدرة أسواقها على المنافسة [16].

كما ساهم تراجع وتدني الأوضاع السياسية في دول المنشأ في زيادة نسبة الهجرة سواء هجرة إختيارية أو قسرية، كانعدام الإستقرار السياسي وعدم القيام بالإصلاحات اللازمة ورسم الخطط من أجل التنمية إضافة لعدم وجود الثقة الكافية بين الشعب والنظام السياسي بسبب الفساد وعدم قيام السلطات بمهامها سواء التنفيذية، التشريعية أو القضائية، إضافة لما يجده المهاجر من إغراءات في إرتفاع الأجور والمستوى المعيشي وجودة الخدمات الإجتماعية والصحية إضافة للرغبة في الشعور بالحرية [17].

كما أن تشدد الدول الأوربية في منح التأشيرات كان من العوامل المؤدية لظهور الهجرة بطرق غير قانونية أو غير شرعية، فبعد قيام الإتحاد الأوربي وبداية توسعه أضحت ظاهرة الهجرة من أبرز القضايا تعقيداً وخلافاً بين دول الإتحاد في الإطار السياسي، أين إتخذ الإتحاد الأوربي إجراءات متشددة في منح التأشيرات وإخضاع حدودها للتعزيزات الأمنية من المهاجرين القادمين من المغرب العربي خاصة بعد أحداث **2001/09/11** حيث تم ربط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والأمن [18].

إضافة لعدم التطبيق الفعلي لمعايير الديمقراطية، أي عدم بناء ثقافة الديمقراطية واقتصارها على شعارات الانتقال الديمقراطي [19].

فعدم قدرة الأنظمة السياسية على بناء جسور للتواصل مع شعوبها إضافة لضعف الإطار القانوني العام أو النظام القضائي من مؤشرات الحُكم على الدولة بالضعف أو الفشل، مما يترتب عنه ضعف الشعور بالإنتماء خاصة من الطبقات الأكثر تهميشا وحرمانا، وهو ما يدفعها للبحث عن بدائل كالمجازفة وفك الإرتباط عن طريق الهجرة [20].

ثانياً- أسباب إجتماعية-ثقافية:

يساهم التهميش المستمر للشباب وعدم تخصيص مساحات خاصة بهم في خلق جو من الفراغ والملل، إضافة للقصص المثيرة ومغامرات الشباب المهاجر من مختلف السواحل المغاربية وتحديدا النماذج التي وصلت للضفة الأخرى وحققت نجاحا –نسبيا- والتي يتم تداولها بالطرق التقليدية أو عبر وسائل التواصل الإجتماعي، حيث تجذب الشباب وتحفزهم على المغامرة مع إغفالهم أو تناسيهم لحالات الفشل والتي لقت نهاية مأساوية في عرض البحر [21].

فشبكات تهريب المهاجرين بطرق غير قانونية تمارس نشاطها ضمن مجال الجريمة المنظمة، والتي ساهم التطور التكنولوجي في توسيع نشاطها بإعتباره عملا موازيا في مجال الجريمة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، تجارة البشر...الخ)، مما يساعدها على توفير وسائل الإتصال والنقل الحديثة، إضافة لتأثيرها الممتد داخل الإدارات والأجهزة المعنية بالهجرة متصلة بين الداخل والخارج لتمرير المهاجرين سرا لدول المقصد عن طريق الرشاوي أو شراء الذمم [22].

لقد مثلت العولمة في جانبها الثقافي إحدى أكبر المحفزات لهجرة الشباب المغاربي نحو أوربا، فالبداية كانت مع ظهور الفضائيات التي أظهرت الضفة

الشمالية من المتوسط في أبهى صورها وأرقى ثقافتها ومستواها المعيشي المغري، فظهرت العلاقة الواضحة بين الإعلام والرغبة في الهجرة نحو الشمال من خلال مقارنة الشباب لأوضاعه المعقدة مع صورة أترابه في الضفة الأخرى، إضافة لما لعبته الصورة فإن الأفكار أيضا لعبت دورا كبيرا في تحفيز الشباب على الهجرة بأن الغرب مهد الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما لعبت وسائل التواصل الإجتماعي دورا في إيصال صورة الرفاهية في أوربا [23].

حيث يرى بعض الدارسين لقضايا التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والبث الفضائي، أنه في عصر عولمة الإعلام والإتصال من خلال البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية قد فتح الآفاق للمشاهد في كامل أرجاء المعمورة للإطلاع على ثقافات وقيم العالم المتقدم، فهذه التكنولوجيا مصممة على أساس الهيمنة، السيطرة والتنميط، من خلال ترسيخ مبادئ وأهداف معينة في إستغلال الشعوب وهو ما ينطبق على شعوب جنوب المتوسط المتأثرة بالقيم والعادات الغربية [24].

الفرع الثاني: انعكاسات الهجرة على الدول الأوربية

يترتب على ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي مجموعة من الإنعكاسات على دول المقصد أو الإستقبال، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

أولاً- الإنعكاسات الأمنية والإقتصادية:

حيث يعتبر البعد الأمني والإقتصادي من أهم أبعاد الأمن التي تمثل أولوية للأمن القومي الأوربي، ونظرا لتأثير ظاهرة الهجرة وتحديدا غير الشرعية على هذين الجانبين تم إعتبار الظاهرة تهديدا أمنيا مباشرا وجب مكافحته.

1- الهجرة وتهديد الأمن القومي الأوربي: بالنسبة للإتحاد الأوربي، وبعد الحرب الباردة أخذ الإدراك الأمني منحى مختلفاً عن الفترة السابقة، حيث إختلفت التهديدات الأساسية والتحديات التي تواجه الأمن القومي للإتحاد الأوربي ككل، أين أصبح الأوربيون يعتبرون الأزمات الإقتصادية والمالية أكبر تحدي لأمنهم إضافة لظاهرة الإرهاب، الفقر، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، هذه الأخيرة أضحت من أكثر التهديدات تأثيرا على الأمن الأوربي خاصة بالنسبة للدول المطلة على البحر المتوسط وتحديداً عند تحالفها مع الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة [25].

لقد خلفت أحداث سبتمبر **2001** هواجس أمنية لدى الدول الأوربية، إضافة للتفجيرات التي أعقبت هذه الأحداث في عدة دول أوربية مما أدى لإتخاذ إجراءات تقليدية تجاه الجاليات العربية والمسلمة تحديدا، كما أدت لمراجعة دول الاتحاد الأوربي لمواقفها تجاه قضايا الهجرة واللجوء والتي تم ربطها بشبكات المخدرات وتهريب البشر القادمة من دول المصدر، كما ساهمت الأحداث الأمنية بالدول العربية منذ **2011** في زيادة التخوف الأوربي من إنتقال مظاهر العنف إلى أراضيها خاصة مع سقوط نظامي "بن علي" و"القذافي" واللذين كانا بمثابة حارسي الحدود الجنوبية لأوربا من الظاهرة [26].

فظاهرة الهجرة غير الشرعية يترتب عنها مخاطر وتهديدات أمنية تتمثل أساسا في ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمعات الأوربية، نظرا لسعي المهاجرين الذين يعيشون أوضاعا إجتماعية وإقتصادية صعبة إلى تحصيل المال وتحسين وضعيتهم وذلك عبر اللجوء لارتكاب سلوكيات إجرامية تتمثل في السرقة وترويج المخدرات والتهريب، كما يتم إستغلال المهاجرين مقابل مغريات

مادية للإنضمام للعصابات الإجرامية والخلايا الإرهابية المتطرفة وهو ما يهدد الأمن الوطني للدول الأوربية [27].

حيث يتمثل إدراك صانعي القرار في أوربا بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها شكل من أشكال الجريمة المنظمة نظرا لتسييرها من طرف شبكات التهريب والإتجار بالبشر، كما يزداد القلق والتخوف من تسلل عناصر إرهابية من "تنظيم داعش" أو "القاعدة في بلاد المغرب العربي" ضمن أفواج المهاجرين على إعتبار أن التنظيمات الإرهابية يتم تمويلها عبر شبكات الجريمة المنظمة (تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر وتهريبهم، تبييض الأموال...)، فهذه التهديدات في النهاية سوف ترتبط وتتفاعل لتشكل نسيجا من التهديدات التي يصعب مواجهتها من طرف الحكومات الأوربية [28].

2- التأثير على سوق العمل: إن تزايد الطلب على العمال من المهاجرين غير الشرعيين في بعض دول الإتحاد الأوربي أدى لنمو ما يعرف "بإقتصاد الظل"، وذلك عائد للسياسات التنظيمية والتنفيذية غير المتكافئة في دول الإتحاد، فسوق العمل بالنسبة لهؤلاء المهاجرين غالبا ما يكون مرنا ورخيصا من حيث كلفة العمل بالنسبة لأرباب العمل، فنظرا لإنخفاض أجورهم وقبولهم ببعض الأعمال خوفا من ترحيلهم يتم إعتبارهم منافسين للعمال الأوربيين، إضافة لإتهامهم أنهم عالة على الخزينة العمومية، من خلال التهرب الضريبي ومحاولة الإستفادة من منح الخدمات الإجتماعية وهو ما قد يشجع أكثر الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوربية [29].

لقد تسببت "أزمة اللاجئين" في أوربا سنة **2015** في إمتعاض الرأي العام الأوربي من السياسات المتبعة من طرف الإتحاد ودوله الأعضاء، وعدم

القدرة على إدارة التدفق الهائل للمهاجرين، إضافة للتخوف من العواقب الإجتماعية وتحديدا الإقتصادية فيما يعرف "بالهجرة الإقتصادية" لأن أغلب المهاجرين تركوا بلدانهم بحثا عن مستوى معيشي أفضل وذلك يتحقق بالحصول على منصب عمل دائم وهو ما سيهدد وظائف المواطنين الأصليين، أي أنه تهديد مباشر للمفهوم الذي تقوم عليه الدول الأوربية ومجتمعاتها والمتمثل في "دول الرفاه" [30].

كما تشكل الهجرة غير الشرعية ضغوطا على إقتصاد بعض الدول الأوربية، حيث يترتب عنها أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف إستقبال، إيواء أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، بينما يرى البعض أن هذه التكاليف ضئيلة مقارنة بحجم إقتصاد هذه الدول بإستثناء الدول التي تشهد إرتفاعا في معدل البطالة، كما رصد الإتحاد الأوربي إعتمادات مالية بقيمة **7** مليار يورو بين سنوات **2014-2020** لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية، وقد أدرج هذه الإعتمادات ضمن موازنته تحت بند "الهجرة، اللجوء والدمج" ب **3.1** مليار يورو، وبند "الأمن الداخلي" **3.9** مليار يورو والتي خصصت لتمويل عمليات مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد وتعزيز قدرات أجهزة الأمن لمكافحة عمليات الإتجار بالبشر [31].

ثانياً- الانعكاسات الإجتماعية:

يتمثل تأثير ظاهرة الهجرة –سواء الشرعية أو غير الشرعية- على المجتمع الأوربي في بعدين، الأول ويتعلق بالتخوف من انعكاسات الظاهرة على الهوية الأوربية، أما البعد الثاني فيتمثل في تأثيرها على التماسك الإجتماعي، وهو ما

يعكسه الخطاب السياسي سواء للإتحاد الأوربي أو للدول الأعضاء، والذي تجسد في منظومتها القانونية خاصة بعد سنة **2011.**

حيث يرتكز الخطاب الأوربي حول الأثار الإجتماعية للهجرة غير الشرعية في ربطها بقضايا الجريمة والإخلال بالنظام العام، وهذه المقاربة إرتبطت تحديدا بعد أحداث **2001** رغم أن عدة دراسات أكدت عدم وجود علاقة ترابطية بالضرورة بين المهاجرين غير الشرعيين ونشاط الشبكات الإرهابية، حيث يدافع الأوربيون عن مقاربتهم بالنظر للوضعية غير القانونية لهؤلاء المهاجرين والتي تجعلهم عرضة للإستغلال الإجرامي، كما تتسبب في إضعاف التماسك المجتمعي نظرا لوجود أقليات منعزلة عن المجتمع تحتفظ بتقاليدها وترفض الإندماج في المجتمع المضيف، أو لم تجد الظروف الملائمة للاندماج [32].

وتشكل الهجرة رهانا أساسيا في الحوار الثقافي بين الإتحاد الأوربي والمحيط المتوسطي، لأنها تخاطب النواة الصلبة للهوية الأوربية، فإنتشار الأحزاب الشعبوية وتحقيقها أحيانا نتائج إنتخابية متقدمة هو إنعكاس للقلق الأوربي أمام الإختلاط المتنامي في مجتمعاتهم وتوطد الحضور الإسلامي في قلب أوربا، فالإندماج ضرورة سياسية وإجتماعية وثقافية لتجنب تشكل معازل إثنية للفقر والإقصاء والمواطنة المنقوصة، ولتحقيق الإندماج لابد من توقف الإعلام الأوربي والساسة عن التلويح بالخطر القادم إلى أوربا من جنوب المتوسط، وعدم الخلط بين الإسلام وممارسات بعض المسلمين والسياسيين، فمفاهيم مثل صدام الحضارات ومحور الخير والشر تستهدف إعادة خلق خطوط صدام

وحدود مفخخة بين الأنا والآخر وإعادة إنتاج التقسيم المفتعل للحدود الثقافية وشيطنة الآخر[33].

وقد تم ربط مفهوم "الأمن المجتمعي" بظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال عملية "البناء الإجتماعي" لتهديد الهجرة عبر إستخدام عدة مصطلحات مثل "خطر الهجرة، التحكم في تدفق الهجرة..." للدلالة على تهديد الهويات الأوربية، فالمهاجرون الأجانب يمثلون تحديا للتطور الطبيعي للهويات فحسب "أولي ويفر" "Ole Waever" فإن هؤلاء المهاجرين سوف يعملون على تعميق الهوة بين النماذج الثقافية الأصلية في المجتمعات الأوربية، فالهجرة سوف تهدد العقد الإجتماعي الذي بنيت عليه هذه المجتمعات وتعرض بقاءها للخطر، وبالتالي فإن سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية ستكون الضامن الأساسي لحماية هويتها[34].

إنّ ما يثير مخاوف الدول الأوربية من ظاهرة الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية تحديدا هي الإرتباط المنطقي والوثيق بين الهجرة والهوية، فالمهاجرون ليسوا مجرد مهاجرين يبحثون عن ظروف أفضل للعيش بل يجلبون معهم هويتهم بكل ما تتضمنه من عادات، تقاليد ودين وطريقة التعبير عنها، مما يساهم في تشكيل هويات جديدة أدت لطرح إشكالية الهوية والتحول في أوربا المعاصرة متعددة الأعراق، وعلاقة الهوية مع تفاعلات المركز والمحيط في المجتمعات ما بعد الإستعمارية والعولمة، وتأثير سياسات الهجرة على طمس هوية المهاجرين مما يجعلهم يعبرون عنها بطرق خارج الأطر القانونية[35].

فغالبا ما يتم إستخدام مفهوم "التماسك الإجتماعي" في مسألة تأثير الهجرة على المجتمعات الأوربية، كما يشير إلى التهديد الذي قد يتعرض له

المجتمع المحلي بسبب وجود إنقسامات أو إختلافات دينية، لغوية، ثقافية وحتى عرقية، وقد ساهمت الهجرة في تنوع المجتمعات الأوربية وهناك من يرى أنها عملت على تقسيم المجتمع الأوربي من حيث التنوع الثقافي، العرقي والديني، هذه من جهة، ومن جهة أخرى تعرف الدول الأوربية نفسها على أنها "دول علمانية ومتعددة ثقافيا" إلا أنها تربط بين الهجرة والتماسك الإجتماعي وتعمل على مواجهة ما أطلقت عليه "المجتمعات الموازية" والمتكونة تحديدا من "المهاجرين المسلمين"[36].

فالهجرة ليست وسيلة فقط لتأمين سبل للعيش الأفضل، ولكنها أيضا وسيلة للتغييرات الإجتماعية والإقتصادية من خلال تغيير الوجه الإجتماعي للمجتمعات المستقبلة، كما أنها تعبير عن الوضع الإجتماعي المكتسب حديثا لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين تحديدا لعدم إستقرار وضعيتهم الإجتماعية، حيث يلجأ العديد منهم لكسب وضعية قانونية وحقوق الضمان الإجتماعي عبر ظاهرة "الزواج الأبيض" من الأجنبيات، وهو ما يؤثر على نمط العلاقات الأسرية في المجتمعات الأوربية حيث غالبا ما تنتهي هذه العلاقات بالإنفصال بعد حصولهم على الإقامة المستقلة [37].

المبحث الثاني: مراحل الهجرة من المنطقة المغاربية تجاه أوربا

تنطوي دراسة تطور الهجرة من المنطقة المغاربية تجاه أوربا، على دراسة تاريخية تحليلية حول الهجرة في المتوسط، وتحديدا تاريخ الهجرة من المغرب العربي نحو دول شمال المتوسط نظرا للقرب الجغرافي ولإعتبارات تاريخية، أمنية

وإقتصادية، إضافة للإطار القانوني الذي إعتبر عاملا من عوامل تسهيل الهجرة المغاربية إلى أوربا وتحديدا في بداياتها.

حيث يعتبر البحر المتوسط من الناحية التاريخية مجالا تاريخيا مشتركا لمختلف الديانات والحضارات المتعاقبة، كما يعتبر الحيز الرئيسي الفاصل بين الدول الأوربية وسكان شمال إفريقيا، وتعتبر إسبانيا عبر مضيق جبل طارق المتوسطي حلقة وصل مهمة بين الضفتين تناوبت عليها الحضارتين، فالهجرة العربية قديمة مثل هجرة الشعوب الأخرى إلا أن الهجرة العربية بصيغتها الحديثة كانت نتيجة لفترة الإستعمار التي عرفتها هذه الأمة في القرون الأخيرة والتي تسببت في تخلفها بإحداثه إختلالات هامة مست جميع البنى الأساسية لدرجة أصبحت قيمها وهويتها محل مساومة، مما دفع بأبناء هذه الدول للهجرة نحو الدول الغربية وتحديدا الدول الإستعمارية[38].

المطلب الأول: الإطار القانوني للهجرة المغاربية نحو أوربا 1914-1989

لقد مرت الهجرة من دول المغرب العربي بمحطات وفترات تاريخية مختلفة، فغالبا عند الحديث عن موضوع الهجرة المغاربية نحو الدول الأوربية يتبادر للأذهان مباشرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لكن تاريخيا عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط حركات للهجرة العكسية أي من الشمال إلى الجنوب حتى قبل فترة الإستعمار التي عرفتها الدول المغاربية منذ أواخر القرن 19م.

ولذلك يتوجب علينا أثناء دراسة وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة موضوعية، بالعودة إلى المحطات التي مرت بها ظاهرة الهجرة من خلال دراسة تاريخية-قانونية وسياسية.

الفرع الأول: مرحلة الهجرة القسرية

فتاريخيا عرفت الجزائر ظاهرتي الهجرة والتخلف مع بداية الإحتلال الفرنسي **1830**، بينما في تونس والمغرب فيرجع ذلك إلى بداية القرن العشرين، فالسياسات الإستعمارية أدت بالمغاربة بداية إلى هجرة داخلية نحو المدن لتمتد فيما بعد إلى هجرة دولية [39].

حيث بدأت الهجرة المغاربية بنمطها الجماعي فترة الحرب العالمية الأولى **1914**، عند قيام فرنسا بفرض هذه الهجرة على السكان المغاربة لتعزيز التعبئة العسكرية لجيشها وإنقاذ مصانعها بإعتبارها الدولة المستعمرة، فإحتياجاتها الإقتصادية والحربية آنذاك دفعت بها إلى توظيف أكثر من **50** ألف شخص من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) [40].

فأصل الهجرة المغاربية يعود للفترة الإستعمارية، حيث كانت قسرية، إجبارية في بداياتها وتنوعت وفقا لإحتياجات العمال والجنود في فرنسا، من بين دول المغرب العربي، كانت الجزائر أول من عرفت هذه الظاهرة، وقد وجد عدد من المهاجرين الجزائريين في بعض المدن الفرنسية منذ نهاية القرن التاسع عشر، ومع إندلاع الحرب العالمية الأولى تم ترحيل مئات الآلاف من

شمال إفريقيا إلى فرنسا وبعد الحرب تم إستدعاؤهم لإعادة إعمار فرنسا، وتم إعادتهم إلى ديارهم خلال أزمة العشرينيات [41].

حيث بدأت هجرة الجزائريين نحو فرنسا في شكل مجموعات غير منتظمة، منذ سنة **1899**م وكان إستقرارهم في المناطق الفرنسية محدودا، إلى غاية بداية القرن **20**م أين أصبحت الهجرة الجزائرية ظاهرة إجتماعية متميزة، ففي **18** جوان **1913** صدر مرسوم من الوالي العام تبعه قانون **15** جويلية **1914** ألغى جواز السفر الذي كان مفروضا على الجزائريين مما ضاعف عدد المهاجرين الجزائريين، فبحلول الحرب العالمية الأولى تم تقدير حوالي **30** ألف جزائري في فرنسا، وكانت تتم تلك الهجرات عبر "مصلحة تنظيم العمال" التابعة للإدارة الإستعمارية في الجزائر [42].

وقد شهدت الفترة الممتدة من سنة **1901-1917** عدم وجود نصوص قانونية صريحة بخصوص دخول الأجانب إلى فرنسا، حيث كان يكفي تقديم إعلان إلى البلدية من طرف الأجانب للحصول على تصريح الإقامة والعمل، أما فترة الحرب العالمية الأولى **1914-1918** فقد تكفلت وزارة التسلح الفرنسية بتجنيد العمال من دول المغرب العربي والهند الصينية، وفي **2** أبريل **1917** تم إقرار أول مرسوم حول منح الإقامة للأجانب البالغين **15** سنة فما فوق [43].

كما عرفت السنوات ما بين **1920-1923** تزايدا في عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا، مما دفع السلطات الإستعمارية في الجزائر للضغط على نظيرتها في باريس لمراقبة حركة الهجرة وإقرار قوانين مقيدة للحفاظ على اليد العاملة الرخيصة، وإستجابة لتلك الضغوطات صدرت قرارات وزارية في

11,8 أوت ثم في **14** سبتمبر **1924** لوضع نظام مراقبة الهجرة يفرض الحصول على عقد عمل كشرط للإقامة مع شهادة طبية تثبت القدرة على العمل والسلامة من الأمراض المعدية، وتم وقف العمل بهذه القرارات سنة **1926** من طرف مجلس الدولة، تم تعويضها بمرسوم آخر تضمن شروط أخرى كإلغاء المهاجر لواجباته العسكرية ووثيقة السوابق القضائية، كما أضيفت شروط أخرى ضمن مرسوم **4** أوت **1928** بتقديم وصل يثبت دفع قسط مالي لتغطية تكاليف أي طرد محتمل، تذكرة سفر ودفع رسم قيمته **150** فرنك فرنسي، وكل تلك العراقيل للحد من هجرة الجزائريين والمغاربة عموما إلى فرنسا والتي أكدت أن السلطات الفرنسية كانت تريد الإستفادة من المهاجرين مؤقتا لإعادة بناء إقتصادها، وفي **17** جويلية **1936** تم فتح مجال الهجرة من جديد أين إكتظت الموانئ الفرنسية بالمهاجرين المغاربة، إلا أنه سرعان ما تم تقييدها عبر إقرار عدة قوانين أهمها: قانون **14** أكتوبر **1936**، **9** ديسمبر **1936** و**13** جانفي **1937** متضمنة قيودا أخرى لدخول وإقامة المهاجرين[44].

ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية، أعاد المستعمر إنتهاج سياسة التهجير القسري من دول المغرب العربي الثلاث، فالهجرة في هذه المرحلة ما هي إلا إنعكاس للعلاقة الإستعمارية فالمصالح الإقتصادية والأمنية الفرنسية وحتى للدول الحليفة كانت تحت التهديد، والحل تمثل في الإستنجاد بشباب الدول المغاربية المستعمَرة لإنقاذ الإقتصاد الأوربي وتدعيم الجبهات القتالية من خلال إقرار قوانين في تشريعاتها المحلية تشجع على الهجرة، بالمقابل سنت قوانين تعسفية في حق المغاربة وتحديدا الجزائريين "كقانون الأرض المحروقة" لدفع

الشباب إلى الهجرة، عبر النزوح من الريف إلى المدينة لتليها بعد ذلك الهجرة نحو الدول الأوربية وتحديدا فرنسا في تلك الفترة.

الفرع الثاني: مرحلة الحرب الباردة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إعتُبر الجزائريون بسبب الدور الذي لعبوه في تحرير فرنسا من المواطنين الفرنسيين في الجزائر، وهو ما سهل لهم حرية الهجرة والتنقل نحو فرنسا، وقد شارك العمال المهاجرون الجزائريون في إضرابات **1947-1948** والتي إعتبرت صراعا إجتماعياً لعب فيه المهاجرون بصفة عامة في فرنسا دورا هاما للمطالبة بتحسين أوضاعهم، خاصة في مرسيليا ومناجم الشمال ومصانع الصلب [45].

ونظرا لمساهمة المغاربة في تحرير الجيش الفرنسي ولحاجة فرنسا تعويض نقص اليد العاملة والذي أثر على إقتصادها، مما دفعها لإلغاء كل القرارات والقوانين التي حالت دون هجرتهم إليها سنة **1948**، وبالنسبة للجزائر نصت المادة **2** من هذا القانون على "المساواة التامة مع المواطنين الفرنسيين وإلغاء جميع القرارات والقوانين الإستثنائية التي تطبق على العمال الجزائريين بصفة عنصرية"، وهو ما أدى لزيادة عدد المهاجرين من الدول المغاربية وخاصة الجزائريين إلى غاية سنة **1954** [46].

فبعد أن حصدت الحرب العالمية الثانية أرواح الشباب الأوربي، باتت الدول الأوربية بحاجة ملحة للعمالة ولذلك لجأت تلك الدول لتعويض عجزها في القوى العاملة لإعادة البناء والنمو إلى الدول المغاربية، لإعتبارات تاريخية-

جغرافية إضافة لمواجهة الدول المغاربية حديثة الإستقلال لمشاكل إقتصادية وعجزها عن توفير فرص العمل مواكبة للزيادة السكانية [47].

بحلول سنة **1954** وإندلاع الثورة الجزائرية ونفس الشيء في كل من تونس والمغرب إنخفضت نسبة المهاجرين المغاربة وخاصة الجزائريين، ورغم نيل تونس والمغرب استقلالهما إلا أن المهاجرين من هذين البلدين ظلوا يخضعون للقانون أو الأمر **1945/11/2** الذي نظم وضعية الأجانب في فرنسا ويسمح بإنشاء هيئة عامة "المكتب الوطني للهجرة" "**OMI**"، هدفها إحتكار جلب اليد العاملة الأجنبية، بينما تناولت إتفاقية "إيفيان الثانية" مارس **1962** قضية تنقل الجزائريين إلى فرنسا، أين حظيت الجزائر خلالها بنظام خاص ومتميز عن بقية الدول المغاربية، حيث أقرت أنه وبدون قرار قضائي كل جزائري يملك بطاقة التعريف الوطنية له الحق في التنقل بين الجزائر وفرنسا، وتضمنت المادة **7** من الاتفاقية "أن المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا وخاصة العمال منهم لديهم نفس الحقوق التي يمتلكها الفرنسيون بإستثناء الحقوق السياسية"، وبذلك تكون هذه الإتفاقية قد ألغت خضوع المهاجرين الجزائريين للأمر **1945/11/2**[48].

لقد تم مطلع ستينيات القرن العشرين إبرام أولى إتفاقيات العمل بين الدول الأوربية والمغاربية، حيث أقامت بلجيكا، فرنسا وهولندا "مكاتب توظيف" في بعض المدن المغاربية، أين بدأت الموجة الأولى من المهاجرين المغاربة نحو بلجيكا سنة **1964** بينما فضل الجزائريون والتونسيون الهجرة نحو فرنسا، نظرا للطلب الواسع في بعض القطاعات كالمناجم، البناء والصناعة،

كما شجعت الدول المغاربية مواطنيها على الهجرة لتقليل الضغط على سوق العمالة المحلية لتجنب تفاقم الفقر وعدم الإستقرار السياسي [49].

وفي الوقت الذي تواصلت فيه الهجرة المغاربية من الدول الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس)، كانت ليبيا تعتبر بلدا غنيا في شمال إفريقيا، فكانت دولة للهجرة إليها بدلا من الهجرة منها، وقد إستقبلت مهاجرين عرب بالدرجة الأولى، إضافة لمهاجرين من دول إفريقية وحتى من آسيا وأوربا الشرقية [50].

وقد تعرض العمال المهاجرون من دول المغرب العربي بعد أزمة **1973** إلى مختلف الضغوطات الإعلامية، الأيديولوجية والسياسية، بإعلان الحكومات الأوربية عن تقديم "مزايا" للمهاجرين الراغبين في العودة إلى موطنهم الأصلي، ترتب عنه إنخفاض ملحوظ في عدد العمال المهاجرين الجدد، وإرتفع حجم البطالة في دول السوق الأوربية المشتركة ديسمبر **1978** ليصل **5.83** مليون عاطل بنسبة **6%** والتي تتضمن مواطني دول السوق الأوربية والأجانب المقيمين بها في نفس الوقت، وتتوزع هذه النسب بين: إيطاليا **27%**، فرنسا **22.8%** إنجلترا **22.4%**[37] وألمانيا الاتحادية **17.3%** [51].

بعد الأزمة النفطية **1973** وإكتفاء الدول الأوربية خاصة فرنسا من اليد العاملة الأجنبية وتحديدا المغاربية منها، وبناء على مرسوم" **Marcellin-Fontanet**" تم قرار وقف الهجرة إلى فرنسا سنة **1974**، إضافة لقانون **1980** والذي منح السلطة للإدارة الفرنسية في إتخاذ إجراءات لقمع الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية، مع إمكانية وضعهم في مؤسسات عقابية إذا لم يغادروا التراب الفرنسي، ليأتي بعده قانون **1984/4/17** والذي منح الحق في الإقامة والعمل للمهاجرين المقيمين بطريقة قانونية منذ أكثر من ثلاث

سنوات ومن لديهم روابط عائلية هناك، وبموجب الملحق **1985/12/22** تم إقرار العمل بالإتفاقيات الثنائية مع المغرب تونس، أين تم إبرام أول إتفاق فرنسي-مغربي في **1987/10/9** بخصوص الإقامة والعمل دخل حيز النفاذ في جانفي **1994**، فيما تم إبرام الإتفاق مع تونس في **1988/3/17** فيما يخص دخول وإقامة المهاجرين التونسيين إلى فرنسا، بينما تم تعديل تلك التي عقدت مع الجزائر في **1968** بتغيير فرنسا لنظام التنقل أكتوبر **1986** أين تم فرض التأشيرة على المهاجرين الجزائريين، عبر قانون **"Pasqua" 1986** ثم قانون **"Joxe" 1989** اللذان ضمنا الحماية للمهاجرين غير القانونيين[52].

لقد إرتبطت السياسات الأوربية والقوانين المتعلقة بالهجرة منذ بداياتها بالدول المغاربية، بمدى إستقرار الأوضاع الداخلية وخاصة الجانب الإقتصادي والأمني، فالملاحظ في القوانين الأوربية وإتفاقياتها مع الدول المغاربية حتى منتصف السبعينيات مدى تأثير العامل الإقتصادي في توجيه سياسات الهجرة الأوربية، والدليل على ذلك الأزمة البترولية سنة **1973** وإنعكاساتها المباشرة على المهاجرين في الدول الأوربية، نظرا لما واجهوه من مضايقات وضغوطات بسبب تحميلهم لمخرجات الأزمة الإقتصادية التي مست الدول الأوربية بحجة إنتمائهم للدول المتسببة في الأزمة، ومن جهة أخرى شرعت في تعديل سياسات الهجرة بما يتماشى وأوضاعها الداخلية، وهو ما إنعكس على القانون الفرنسي المتعلق بالهجرة والذي تم التركيز عليه نظرا للتوافد الكبير من مهاجري الدول المغاربية على هذه الدولة لإعتبارات تاريخية وإجتماعية (الدولة الإستعمارية السابقة)، حيث شهد تخبطا بخصوص القوانين الواجب تطبيقها

على المهاجرين المغاربة تحديدا والذي تراوح بين فتح المجال لحرية التنقل وقوانين مقيدة لتلك الحركة.

المطلب الثاني: الهجرة المغاربية تجاه أوربا بعد الحرب الباردة

شهدت فترة الحرب الباردة عموما مرونة في سياسات الهجرة الأوربية، نظرا لمعطيات الظروف الدولية آنذاك من جهة، ومن جهة أخرى للظروف الداخلية لبعض الدول الأوربية التي عرفت إنتعاشا إقتصاديا مقابل نقص واضح في اليد العاملة في مختلف المجالات، لكن وبتغير مخرجات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، إضافة للأوضاع الإقليمية والداخلية للدول الأوربية وتحديدا فيما يخص الطموح الأوربي بالإندماج في إتحاد يتم في إطاره إلغاء الحدود الداخلية، وهو ما دفعها لإتخاذ تدابير وقوانين مغايرة للتي كانت سائدة من قبل، هذا بالموازاة مع إستمرار الهجرة من المنطقة المغاربية في شكلها النظامي بأعداد مضاعفة عن الفترة السابقة، إضافة إلى ظهور نمط آخر من الهجرة وهو ما يعرف "بظاهرة الهجرة غير الشرعية" والتي برزت كنتيجة للظروف الداخلية لدول المصدر، وفي الوقت ذاته لسياسات الهجرة الأوربية المتبعة.

الفرع الأول: مرحلة تشديد قوانين الهجرة

بعد نهاية الحرب الباردة وإنضمام كل من اسبانيا والبرتغال للفضاء الأوربي، أصبحت قضية الهجرة ذات أبعاد مقلقة دفعت بحكومة مدريد التي كانت تأمل في إندماج مواطنيها في الفضاء الأوربي، إلى تشديد قوانينها

وإجراءاتها لمنع عمليات الهجرة الجديدة، وما أكد النزعة الأوربية لوقف الهجرة من جنوب المتوسط هو عدم المصادقة على الإتفاقية الدولية "لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" **1990**، بينما صادقت عليها تسعة دول من الجنوب **1998**، وهو ما يبرز المفارقة حول مرافعة الدول الأوربية بإستمرار من أجل الحقوق والحريات، حيث طغى على هذه المرحلة الطابع الأمني بإقرار قوانين جديدة للهجرة، وقد تمخض على الإجراءات الأوربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تهم دول شمال المتوسط وجنوبه على حد سواء [53].

عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة، تزايد محاولات الهجرة غير الشرعية التي تم توقيفها بـــ **23** مرة في ست سنوات من **1994-2000**، كما تميزت المرحلة بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا جنوب الصحراء بإتجاه جزر الكناري وصولا إلى الدار البيضاء أو الرباط[54].

لقد شهد مطلع الألفية الجديدة تشديدا أوربيا في قوانين الهجرة، مما إضطر الشباب المغاربي لسلوك مختلف السبل للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط ومن بينها الهجرة والدخول للأراضي الأوربية بطرق غير شرعية عبر السواحل المغاربية، وهو ما دفع الدول الأوربية للتعامل بصرامة مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تم تبني مصطلح "الهجرة الإنتقائية" من طرف الرئيس الفرنسي السابق "ن ساركوزي" والذي قام بإقرار عدة قوانين للحد من الهجرة بصفة عامة وتحديدا غير الشرعية، من خلال وضع شروط جديدة للمهاجرين الراغبين في الهجرة إلى فرنسا ترتكز على قبول ذوي الكفاءات، واليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في بعض المجالات التي سجلت نقصا في القوى العاملة، أي أن الهجرة ليست متاحة للجميع، وهو ما عملت به بعض الدول الأوربية

الأخرى وعلى رأسها إيطاليا واسبانيا للحد من تدفق المهاجرين إليها والاستفادة في الوقت ذاته من الكفاءات المهاجرة.

وكان الإعتقاد الأوربي بإنخفاض نسبة الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية بعد هذه الفترة بفضل قوانينها وقراراتها الصارمة، ولكن ما حدث كان العكس تماما إذ سجلت فترة **2011** وما بعدها إرتفاعا قياسيا للظاهرة نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية بالدول المغاربية.

الفرع الثاني: تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد سنة **2011**

أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية السمة المميزة للهجرة في المتوسط حتى قبل سنة **2011**، بدليل إعتبار الظاهرة من أولى الأولويات في مختلف الإتفاقيات الأورو مغاربية منذ مسار برشلونة **1995**، مجموعة **5+5**، سياسة الجوار الأوربي وصولا للإتحاد من أجل المتوسط والتي إعتبرت الظاهرة من التهديدات الأمنية الجديدة للدول الأوربية من جنوب المتوسط وتحديدا من المنطقة المغاربية، مما إستوجب إتخاذ تدابير أمنية ردعية لمواجهتها.

وقد مثلت الأحداث الأمنية في كل من تونس وليبيا سنة **2011** [55] منعطفا كبيرا لإرتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا، أين إستغل الشباب المغاربي وحتى المهاجرون الأفارقة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية للهجرة من السواحل التونسية والليبية التي شهدت ضعفا في مراقبة خفر السواحل وأحيانا غياب المراقبة، مما وضع الدول الأوربية في مواقف متضاربة حول كيفية التعامل مع الظاهرة.

ونظرا لإرتفاع الظاهرة بعد **2011**، فقد سجلت حالات أكثر مأساوية من سابقاتها، ما إستوجب دق ناقوس الخطر لإيجاد حلول للظاهرة، كما إعتبر ذلك إنعكاسا للضغط الذي مارسه الغرب الأنجلو-فرنسي-أمريكي للتدخل في ليبيا بعد الثورة الداخلية واسقاط نظام "القذافي" مع دعم فرنسي كبير من طرف حكومة "ساركوزي"، وهنا يطرح التساؤل حول ما إذا كانت حكومة "ساركوزي" قد أدركت مخرجات العمليات العسكرية في ليبيا وزعزعة إستقرار هذا البلد الذي يعيش فيه آلاف العمال من عدة دول إفريقية، والتي سوف تتسبب في موجات من الهجرة نحو إيطاليا وتحديدا "جزيرة لامبيدوزا" [56].

فقد تم إحصاء أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء من الدول المغاربية مطلع سنة **2011** [57]:

-الجزائر: أكثر من **90** ألف مهاجر، **10** آلاف مهاجر غير شرعي، **192** طالب لجوء؛

-ليبيا: **1.2** مليون مهاجر، **1**مليون مهاجر غير شرعي، **4834** طالب لجوء؛

-المغرب: أكثر من **75** ألف مهاجر، **10** آلاف مهاجر غير شرعي، **469** طالب لجوء؛

-تونس: **45** ألف مهاجر، أكثر من **9**آلاف مهاجر غير شرعي، **51** طالب لجوء.

وفي خريف **2013**، وبعد الموافقة الفرنسية التدخل العسكري في سوريا، إرتفعت موجة اللاجئين من ليبيا وتونس وسوريا إلى جزيرة "لامبيدوزا" حيث

مثلت مأساة إنسانية فعلية، أين أصبح البحر المتوسط يفيض بجثث المهاجرين، وهو ما يضرب مصداقية الدول الأوربية كدول ديمقراطية ومدافعة عن حقوق الإنسان [58].

لقد ساعد مدى قرب السواحل التونسية والليبية لنظيرتها من الجنوب الإيطالي على تشجيع المهاجرين غير الشرعيين على الهجرة سواء أكانوا من دول المغرب العربي أو من الدول الإفريقية، وإعتبار كل من تونس وليبيا نقاط عبور رئيسية إلى الضفة الشمالية من المتوسط خاصة بعد الأحداث السياسية والأمنية **2010 -2011** في البلدين، وإستغلال اللاإستقرار السياسي والأمني تحديدا من خلال ضعف مراقبة خفر السواحل للمنافذ البحرية إضافة لإستغلال المهاجرين للحدود البرية من الدول المجاورة، أين سجلت أعلى نسب الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية إنطلاقا من تونس وليبيا في الفترة الممتدة بين **2011-2015**، إضافة للسواحل الجزائرية الشرقية والغربية تحديدا والتي تعتبر نقاط إنطلاق المهاجرين غير الشرعيين للسواحل الإيطالية والإسبانية، كما تعتبر المملكة المغربية أهم طريق لعبور المهاجرين غير الشرعيين نحو إسبانيا سواء بدخول مدينتي "سبتة ومليلية" أو بعبور "مضيق جبل طارق" والذي يفصل السواحل المغربية عن الإسبانية حوالي **14** كم أي مسافة بضع ساعات فحسب.

ورغم الإستراتيجية المتبعة من الإتحاد الأوربي والقوانين الوطنية لدوله الأعضاء لمواجهة الهجرة غير الشرعية والحد منها، إلا أن الظاهرة في تزايد مستمر بل وأصبح هؤلاء المهاجرون يستعملون التكنولوجيا الحديثة والزوارق السريعة للوصول للسواحل الأوربية في مدة زمنية أقل رغم ارتفاع حالات

الغرق، في حين تسعى دول الاتحاد الأوربي لإيجاد استراتيجية موحدة بين الدول الأعضاء لمواجهة الآثار المترتبة عن الظاهرة.

الخاتمـــــــــــة:

بعد إستعراض أهم المحطات التاريخية لظاهرة الهجرة في المجال المتوسطي وتحديدا الهجرة المغاربية نحو أوربا، نستخلص مدى تبني الدول الأوربية للمذهب البراغماتي الواقعي في قوانينها الداخلية وسياستها الخارجية، إضافة لإزدواجية المعايير التي تعامل بها الدول المجاورة لها من جنوب المتوسط، فحين دمرت بناها الأساسية بعد الحربين العالميتين جلبت الشباب المغاربة لإعادة بناء إقتصادها المدمر وقامت بتجنيدهم للدفاع عن أراضيها وقدمت كل التسهيلات اللازمة لذلك، من خلال منظومتها القانونية التي شجعت ونظمت حركات الهجرة إليها خاصة من مستعمراتها السابقة (وتحديدا فرنسا، بلجيكا وإسبانيا من دول المغرب العربي والدول الإفريقية)، وبعد تحقيق نموها الإقتصادي وإستقرارها السياسي عبر توسيع عضوية الإتحاد الأوربي وإلغاء الحدود الداخلية لدوله الأعضاء عبر "نظام شنغن"، أصبحت هجرة الشباب المغاربي تهديدا أمنيا مباشرا للأمن القومي الأوربي على جميع المستويات، وتحديدا ما تعلق بالجانب غير القانوني للظاهرة خاصة بعد سنة **2011** وما تبعها من تدفقات لأفواج المهاجرين من مختلف السواحل المغاربية بغية الوصول بأي طريقة للضفة الشمالية للمتوسط ولو على حساب أرواحهم، حيث شهدت السنوات التي تلت **2011** وخاصة سنة **2015** مآسي إنسانية كان

ضحيتها غرق آلاف المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما دفع الدول الأوربية من جهة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى لتكييف قوانين الهجرة حسب مستجدات الظاهرة، وإبرام إتفاقيات مع دول المصدر والعبور للحد من الهجرة غير الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار إشكاليتين رئيسيتين تتمثل في تعزيز أمن الحدود الأوربية وفي الوقت نفسه عدم خرق الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنص على إحترام حقوق الانسان وتحديدا حقه في التنقل.

الهوامش:

[1] - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ص 495.

2-عمرو رضا بيومي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2017، ص 10.

3- Déclaration Universelles des Droits de l'Homme, vu le 12/03/2020, à 14h30, dans:
https://www.un.org/fr/udhrbook/udhr-booklet-fr-web.pdf

4- عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيو انثروبولوجية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص، 17-18.

5- Convention Internationale sur la Protection des Droits tous les Travailleurs Migrants et des Membres de leur Familles du 18 décembre 1990, Résolution de L'assemblée Générale n 45/158.

6- الأمم المتحدة، الهجرة والتنمية المستدامة، تم الاطلاع عليه يوم 2019/12/25، على الساعة الحادية عشره 11 صباحا، في الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html

7-العربي زروق، ظاهرة الهجرة غير الشرعية-انعكاساتها وآليات المواجهة، في: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، 2014، ص ص، 23-24.

8- عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد1، 2011، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، ص9.

9-لخضر زازة، الهجرة غير الشرعية: من المكافحة الى التنمية المستدامة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص، 18-21.

10- BIT, Une Approche equitable pour les Travailleurs Migrants dans une économie Mondialiséé, conférence Internationale du BIT, 92 éme session, rapport n 6, Genéve, 2004, p 11.

11- عبد المالك صايش، مرجع سابق، ص **.11**

12- القانون **76/ 80** المؤرخ في **23** أكتوبر **1976** المتضمن القانون البحري، الجريدة الرسمية رقم **29**، الصادرة بتاريخ **10** أفريل **1977**، المعدل والمتمم بالقانون **10/04** المؤرخ في **15** أوت **2010**، الجريدة الرسمية رقم **46**، الصادرة بتاريخ **18** أوت **2010**، الجزائر.

13-القانون **01/09** المؤرخ في **25** فيفري **2009** المعدل والمتمم للأمر رقم **156/66** المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية رقم **15**، الصادرة بتاريخ **8** مارس **2009**، الجزائر.

14-هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران، العدد**26**، **2018**، الدوحة، قطر.

15-حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة: بين الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الأمني، تم الاطلاع عليه يوم **2019/11/31**، على الساعة العاشرة **10** صباحا، في الموقع:

https://www.policemc.gov.bh/mcms-store.pdf

16-فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، **2011-2012**، ص **11.**

17-هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية، **19-08-2018**، تم الاطلاع عليه يوم **2018/12/23**، على الساعة التاسعة **9** صباحا، في الموقع:**https://mawdoo3.com.html**

18-إبراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، **2017**، ص **60-62.**

19-ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي **5+5**، ط**1**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، **2016**، ص **78.**

20- فريجة لدمية، الهجرة غير الشرعية: دراسة في الحركيات المسببة للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد **8**، **2018**، جامعة بسكرة، الجزائر، ص **71.**

21-عبد العزيز عبد المؤمن، انعكاس التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة غرب افريقيا، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد **2**، المجلد **3**، **2018**، جامعة بومرداس، الجزائر، ص **166.**

22-رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2016**، ص **82.**

23-Tristan Mattelart, Média et Migration dans L'espace euro-méditérranée, , Editions mare, 2014, p p, 51-52.

24- European Commission, Internal Security, November 2011, was seen in 08/11/2019, at 15h15 pm, in; https://ec.europa.eu/commfrontoffice/publicopinion/archives/ebs.pdf

25 - ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، ص، **163-170.**

26-عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والعلاقة بينهما، ط**1**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، **2010**، ص **112.**

27- Didier Bigo, Terrorisme, Drogue, Immigration: Les Nouvelles Figures d'Insécurité en Europe, International Review of Community Development, 4 Decembre 2019.

28-Pia. M. Orrinius and Madeline Zavodny, Irregular Immigration in The European Union, European Policy Analysis- Swedish Institute for European Policy Studies, January 2016.

29- Bernhard Rlederer, The challenge Of Social Cohesion : Adressing Long-Term Consequences Of 2015 Refugee Crisis For Europe, Vienna, 05December 2015, seen 6/12/2019, at 9h15 am, in: https://www.researchgate.net/profile/publication.pdf

30-رولان مرعب، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا وأبعادها، مجلة الجيش اللبناني، العدد **98**، **2016**، بيروت،لبنان، ص **88- 89.**

31- Laura Chappell, the impacts of irregular migration,was seen in 23/10/2019, at 10h30 am, in : https://migration.etuc.org/en/docs-en.pdf

32-بشارة خضر، مرجع سابق، ص **304.**

33- Denis Duez, L'Union Européenne et L'Immigration Clandistine: De La Sécurité Intérieur À La Construction de la Communauté Politique, Bruxelles, Edition de lUniversité de Bruxelles, Belgique, 2008, p 183.

34-Maria Caterina La Barbera, Identity and Migration in Europe: Multidisciplinary Perspectives, International Perspectives on Migraation, 13, January 2015, in: was seen in 22/11/2019, at 14h45 pm, in: https://www.researchgate.net/Identity-and-Migration-in-Europe.pdf

35- Alfons Fermin and Sara Kjellstrand, Study on Immigration, Integration and Social Cohesion Final Report-, European Commission Employment and Social Affairs DG, December 2005.

36 Hein de Haas, The Social and Cultural Impacts on Moroccan Sending Communities, Morocco and the Netherlands Society, Economy, Culture PHF Bos and W. Fritschy eds, Amsterdam, 2006.

37-رحيمة الطيب العيساني، البرامج التلفزيونية الوافدة ودورها في اتجاهات الشباب نحو الهجرة، الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون، ملتقى وطني، **19-20-**أفريل**-2009**، جامعة أم البواقي، الجزائر.

38-فايزة بركان، مرجع سابق.

39- محمد مصطفى حسن علي، سياسات وتجارب إعادة انخراط مهاجري بلدان لمغرب العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1978**، ص **3-4.**

40-سفيان فوكة، الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين افرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية، في: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط**1**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، **2014**، ص **96.**

41- Khadija Almadmad, les migrants et leurs droits au Maghreb, Université Hassan II, Maroc,2004.

42- شيخ لعرج، هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية **1830-1962**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد **2**، المجلد **14**،جوان **2019**، جامعة معسكر، الجزائر، ص، **50-52.**

43. Gabriel Mas, Histoire Des Migrations Humaines, Cahier de village de forez,2018, p20, vu le 23/08/2019,à 13h40, dans : http :// Forezhistoire.free.fr/images/165-Mas-Gabriel-CVDF-histoire-des- Migration-2018.pdf

44- Chronologie: Histoire de lImmigration en dates, 10-02-2011, vu le 17/10/2019, à 10h, dans: http://moodle.univ-lille2.fr/pluginfile.php/mode-folder/content/chronologie-histoire-de-l'immigration.pdf

45- شيخ لعرج مرجع سابق، ص **53.**

46-Jean Jacques Rager, Les Musulmans Algeriens e France et dans les Pays Islamique, paris, 1950, p 23.

47-بشارة خضر، ترجمة: أكرم علي حمدان، أوربا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوربية من **1957** إلى **2014**، ط**1**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، **2016**، ص، **226.**

48 – أمال بن قو، دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوربية لحقوق العمال المهاجرين، رسالة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الاجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، **2011-2012**، ص، **9-10.**

49-بشارة خضر، مرجع سابق، ص **228.**

Europe,2014, 50. Kari Himminki, Meryem Khayati,Emmigration flows from North Africa to European Journal of Public Health, seen on 08/08/2019, at 9h30 am,In: https://doi.org/10.1093/eurpub/cku105.pdf

51-محمد مصطفى حسن علي، مرجع سابق، ص **20.**

52- أمال بن قو، مرجع سابق، ص، **12-13.**

53- محمد راتول، موسى مسعود زيان، هجرة الكفاءات العلمية، في: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط**1**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، **2014**، ص **176-177.**

54-رقية العاقل، سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط **1990-2009**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر**3**، الجزائر، جويلية **2015.**

55- بدأت الأحداث الأمنية والسياسية أو ما عُرف " بالثورات العربية" في تونس وتحديدا في أواخر شهر ديسمبر **2010** والتي أطلق عليها "ثورة الياسمين" نظرا لسلميتها والتي طالبت بتحسين الأوضاع الاجتماعية والإصلاح السياسي ورفض النظام القائم، حيث أطاحت بنظام "بن علي" في **14** جانفي **2011**، تلتها الثورة في ليبيا **17** فيفري **2011** والتي شهدت في بدايتها مطالب اجتماعية وسياسية ما لبثت أن تحولت إلى حرب أهلية بين القبائل الليبية، أين تم إسقاط "نظام القذافي" في شهر أكتوبر بمساعدة التدخل العسكري "لحلف شمال الأطلسي" بعد قرار مجلس الأمن في **17** مارس **2011** بشأن حظر الطيران فوق الأراضي الليبية ودعم المعارضة. وقد أفرز سقوط نظام القذافي انهيار الدولة الليبية وتحول الثوار أو المقاتلين الذين أطاحوا بالقذافي إلى ميليشيات مسلحة جهوية وقبلية، تقاسمت النفوذ والسلطة فيما بينها طيلة سنة ونصف وحلت محل الأجهزة الأمنية مستغلة ترسانة الأسلحة التي خلّفها النظام بعده.

ساهمت الأحداث الأمنية في تونس وليبيا في تدهور الأوضاع وتحديدا الأمنية في البلدين، وهو ما ساعد المهاجرين غير الشرعيين على الانطلاق نحو أوربا من السواحل التونسية والليبية مستغلين ضعف مراقبة السواحل أو انعدامها.

56 – Alberto Toscano, Lampedusa une conséquence de la guerre en Libye : à lépoque j'avais allerté juppé, publié le 04/10/2013, vu le 24/11/2019, à 10h45, dans:
http://leplus.nousvelobs.com/contribution/949743-lampedusa-une-conséquence-de-la-guerre-en-libye-à-l-époque-j-avais-alerté-juppe.html

57- فيرونيك بلانس بواساك، وآخرون، الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوربية -المتوسطية لحقوق الانسان، كوبنهاغن، ديسمبر **2010**، ص **88.**

58. - Alberto Toscano, Op Cit.

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

أولاً- قائمة المصادر:

- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط**8**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، **2005.**

ثانياً- قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، **2017.**

- بشارة خضر، ترجمة: أكرم علي حمدان، أوربا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوربية من **1957** إلى **2014**، ط**1**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، **2016.**

- رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2016.**

- عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر، ط**1**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، **2010.**

- عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيو انثروبولوجية، ط**2**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، **2002.**

- عمرو رضا بيومي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة، القاهرة، مصر، **2017.**

- فيرونيك بلانس بواساك، وآخرون، الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوربية -المتوسطية لحقوق الانسان، كوبنهاغن، الدنمارك، ديسمبر **2010.**

- لخضر زازة، الهجرة غير الشرعية: من المكافحة الى التنمية المستدامة، ط**1**، دار الخلدونية، الجزائر، **2017.**

- محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط**1**، - ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، **2014.**

- محمد مصطفى حسن علي، سياسات وتجارب إعادة انخراط مهاجري بلدان لمغرب العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1978.**

- ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي **5+5**، ط**1**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، **2016.**

المقالات:

- رولان مرعب، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا وأبعادها، مجلة الجيش اللبناني، العدد **98**، **2016**، بيروت،لبنان.

- شيخ لعرج، هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية **1830-1962**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد **2**، المجلد **14**،جوان **2019**، جامعة معسكر، الجزائر.

- عبد العزيز عبد المؤمن، انعكاس التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة غرب افريقيا، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد **2**، المجلد **3**، **2018**، جامعة بومرداس، الجزائر.

- عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون **01/09** المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد**1**، **2011**، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر،

- فريجة لدمية، الهجرة غير الشرعية: دراسة في الحركيات المسببة للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد **8**، **2018**، جامعة بسكرة، الجزائر.

- هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران، العدد**26**، **2018**، الدوحة، قطر.

المقالات الالكترونية:

- الأمم المتحدة، الهجرة والتنمية المستدامة، في الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html
- حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة: بين الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الأمني، في الموقع:
https://www.policemc.gov.bh/mcms-store.pdf
- هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية، **19-08-2018**، في الموقع:
https://mawdoo3.com.html

المداخلات:

- رحيمة الطيب العيساني، البرامج التلفزيونية الوافدة ودورها في اتجاهات الشباب نحو الهجرة، الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون: ملتقى وطني، **19-20-**أفريل**-2009**، جامعة أم البواقي، الجزائر.

المذكرات و الرسائل و الأطروحات:

- أمال بن قو، دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوربية لحقوق العمال المهاجرين، رسالة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الاجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، **2011 -2012.**

- رقية العاقل، سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط **1990-2009**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر**3**، الجزائر، **2014-2015.**

- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، **2011-2012.**

النصوص القانونية:

- القانون **76/ 80** المؤرخ في **23** أكتوبر **1976** المتضمن القانون البحري، الجريدة الرسمية رقم **29**، الصادرة بتاريخ **10** أفريل **1977**، المعدل والمتمم بالقانون **10/04** المؤرخ في **15** أوت **2010**، الجريدة الرسمية رقم **46**، الصادرة بتاريخ **18** أوت **2010**، الجزائر.

- القانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية رقم 15، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009، الجزائر.

ثالثاً: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

- Denis Duez, L'Union Européenne et L'Immigration Clandistine: De La Sécurité Intérieur À La Construction de la Communauté Politique, Edition de lUniversité de Bruxelles, Belgique, 2008.

- Jean Jacques Rager, Les Musulmans Algeriens e France et dans les Pays Islamique, paris, France, 1950.

- Tristan Mattelart, Média et Migration dans L'espace euro-méditérranée, Editions mare, 2014.

Les articles :

- Alfons Fermin and Sara Kjellstrand, Study on Immigration, Integration and Social Cohesion Final Report-, European Commission Employment and Social Affairs DG, December 2005.

- Didier Bigo, Terrorisme, Drogue, Immigration: Les Nouvelles Figures d'Insécurité en Europe, International Review of Community Development, 4 Decembre 2019.

- Hein de Haas, The Social and Cultural Impacts on Moroccan Sending Communities, Morocco and the Netherlands Society, Economy, Culture PHF Bos and W. Fritschy eds, Amsterdam, 2006.

- Pia. M. Orrinius and Madeline Zavodny, Irregular Immigration in The European Union, European Policy Analysis- Swedish Institute for European Policy Studies, January 2016.

Les Articles électroniques :

- Alberto Toscano, Lampedusa une conséquence de la guerre en Libye : à lépoque j'avais allerté juppé, publié le 04/10/2013, dans:
http://leplus.nousvelobs.com/contribution/949743-lampedusa-une-conséquence-de-la-guerre-en-libye-à-l-époque-j-avais-alerté-juppe.html

- Bernhard Rlederer, The challenge Of Social Cohesion : Adressing Long-Term Consequences Of 2015 Refugee Crisis For Europe, Vienna, 05December 2015, in:
https://www.researchgate.net/profile/publication.pdf

- Chronologie: Histoire de lImmigration en dates, 10-02-2011, en:
http://moodle.univ-lille2.fr/pluginfile.php/mode-folder/content/chronologie-histoire-de-l'immigration.pdf
- European Commission, Internal Security, November 2011, in; https://ec.europa.eu/commfrontoffice/publicopinion/archives/ebs.pdf
- Gabriel Mas, Histoire Des Migrations Humaines, Cahier de village de forez, 2018, p20, dans :
http:// Forezhistoire.free.fr/images/165-Mas-Gabriel-CVDF-histoire- des- Migration-2018.pdf
- Kari Himminki, Meryem Khayati,Emmigration flows from North Africa to European Journal of Public Health, in : https://doi.org/10.1093/eurpub/cku105.pdf
- Laura Chappell, the impacts of irregular migration, in :
https://migration.etuc.org/en/docs-en.pdf
- Maria Caterina La Barbera, Identity and Migration in Europe: Multidisciplinary Perspectives, International Perspectives on Migraation, 13, January 2015, in:
https://www.researchgate.net/Identity-and-Migration-in-Europe.pdf

les interventions :

- BIT, Une Approche equitable pour les Travailleurs Migrants dans une économie Mondialiséé, conférence Internationale du BIT, 92 éme session, rapport n 6, 2004 Genéve, Suisse.

Les mémoires :

- Khadija Almadmad, les migrants et leurs droits au Maghreb, Université Hassan II, Maroc,2004

Les textes légaux :

- Déclaration Universelles des Droits de l'Homme, dans:
https://www.un.org/fr/udhrbook/udhr-booklet-fr-web.pdf
- Convention Internationale sur la Protection des Droits tous les Travailleurs Migrants et des Membres de leur Familles du 18 décembre 1990, Résolution de L'assemblée Générale n 45/158.